التقرير السنوي لنشاط بنك قطر الوطني – تونس لسنة 2015 :

النقاط الواجب إدراجها في التقرير	المطابقة
عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة 5 - 6 - 7 - 8 - 9	✗
تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط) 7 - 8 - 9	✗
المؤشرات الخاصة حسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية) 5	✗
الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير 13 - 14	✗
التطور المتوقع لوضعية الشركة وآفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات) .	–
نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية .	–
التغييرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية .	–
نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل المجمع).	–
المساهمات الجديدة أو عمليات التفويت .	–
إرشادات حول توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع .	–
معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة	–
إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية وإطارها القانوني .	–
الأحكام المطبقة على تسمية وتعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة .	–
أهم التفويضات التي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هياكل التسيير والإدارة .	–
دور كل هيكل تسيير و إدارة 15 - 16	✗
اللجان الخاصة ودور كل لجنة 16 - 17 - 18	✗
تطور الأسعار والمبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة .	–
سير عمليات إعادة الشراء وانعكاساتها .	–
تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج .	–
جدول تطور الاموال الذاتية والمرابيح الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة .	–
تقرير اللجنة الدائمة للتدقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء .	–
حفز الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري 10	✗
عناصر حول الرقابة الداخلية 18 - 19 - 20 - 21 - 22 - 23 - 24	✗

QNB

مشروع التقرير السنوي لنشاط البنك، 2015

المحتويات

المناخ الإقتصادي و المالي 3

نشاط بنك قطر الوطني 6

التعهدات 6

الودائع 6

مؤشرات التصرف الحذر 8

نشاط الخزينة 9

المناخ الاجتماعي 11

الحوكمة 12

السيولة المصرفية وعمليات السياسة النقدية

- ازداد عجزالسيولة المصرفية في سنة 2015 إجمالا مقارنة بالسنة الفارطة حيث بلغت عمليات السياسة النقدية للبنك المركزي 5.144 م.د في المعدل ، أي بزيادة قدرها 114 م.د مقارنة بالسنة الماضية .
- وأقفلت نسبة الفائدة الوسطيةللسوق النقدية سنة 2015 في حدود 4,28 % في شهرديسمبرمقابل 4,30 % قبل شهر
- قام البنك المركزي التونسي بخفظ سعرالفائدة المديري في شهرسبتمبر2015 ب0.5% ليتحوّل من 4.75 %إلى 4.25 %.

تطورقائم الودائع والمنتجات المالية في سنة 2015 بنسبة 7.3 ٪ فقط مقابل 29.3٪ في عام 2014، في حين نمت الودائع في حسابات الإدخاربنسبة أكبر(8.8٪ مقابل 7.9٪). فيما إنخفض قائم شهادات الإيداع بنفس النسبة تقريبا (17.3٪- مقابل 17.8٪-).

سوق الصرف المحلية

- عرف سعرصرف، خلال كامل سنة 2015، تراجع الديناربـ 8,4 % مقابل الدولارفيما تقدم بـ 2 % إزاء الأورو .

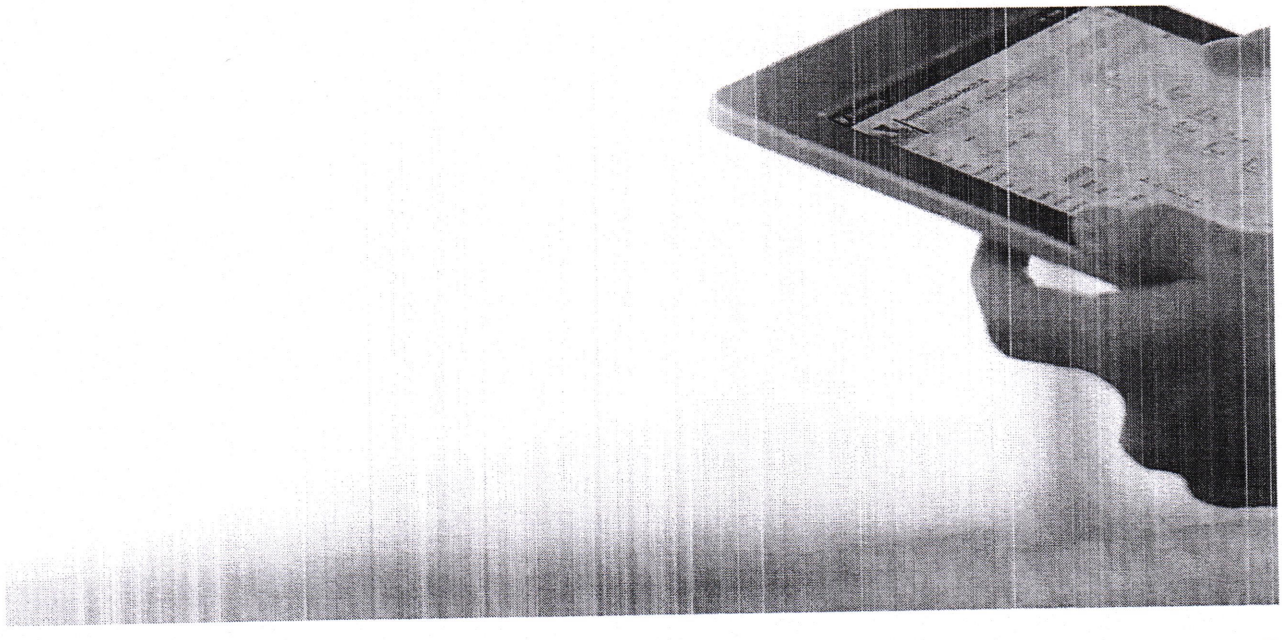

أهم المؤشرات المالية

نشاط بنك قطرالوطني - تونس

1. التعهدات

تواصل نسق نمو تعهدات البنك خلال سنة 2015 اذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 975 مليون دينار في نهاية العام مقابل 771 مليون دينارفي نهاية 2014 أي بزيادة 26.5 بالمائة مقابل نمو ب 6 بالمائة بالنسبة للقطاع المصرفي وهو ما يؤكد تواصل توسع حصة البنك من اجمالي التعهدات في القطاع خلال السنوات الأخيرة.

محفظة القروض الخام (مليون دينار)

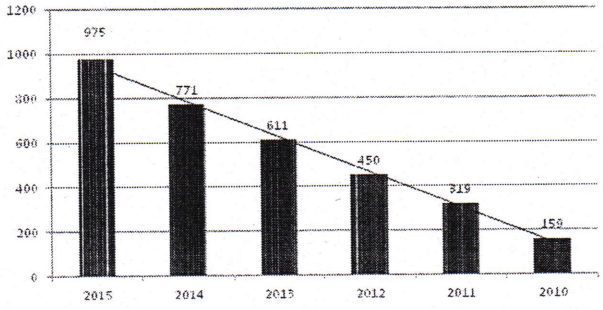

هيكلة محفظة القروض

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض طويلة ومتوسطة الأجل للمؤسسات	57 723	87 965	133 785	207 351	207 351	450 884
الإيجارالمالي	5 409	11 642	16 914	17 441	19 921	17 464
قروض الاستغلال	54 360	118 221	156 575	214 316	247 183	257 975
قروض للأفراد	26 308	46 756	80 812	93 690	107 621	124 365
تعهدات بالإمضاء	15 260	50 522	62 534	78 545	130 952	123 897
المجموع	159 061	315 106	450 620	611 343	771 481	974 585
نسبة التطور		0.98	0.43	0.36	0.26	0.26

و مثلت القروض الطويلة و متوسطة الأجل 46 بالمئة من اجمالي المحفظة مقرنة ب 27 بالمئة في موفى 2014.

2. الودائع

بلغ مجموع ودائع و أموال الحرفاء 391 م.د.ت في نهاية 2015 مقابل 319 م.د.ت في نهاية سنة 2014 أي بتطور بنسبة 22.6 بالمائة. و قد حافظت نسبة تغطية القروض بالودائع في سنة 2015 على نفس النسبة أي في حدود 40 بالمائة.

	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع	188	419	379	319	391

ودائع الحرفاء

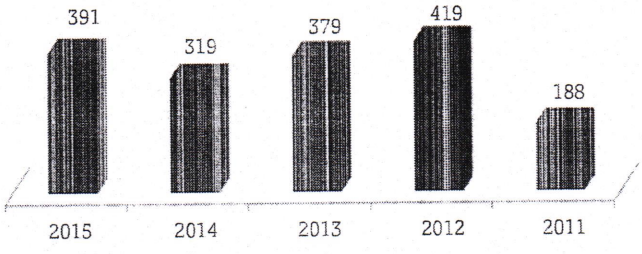

و قد شهدت سنة 2015 نموا في قائم شهادات الايداع بنسبة 88 بالمائة مقارنة بسنة 2014 و في ودائع الأجل بنسبة 53 بالمائة.

في حين حافظت بقية ودائع الحرفاء على نفس النسق كما هو مبين أسفله

الودائع	2012	2013	2014	2015
ودائع تحت الطلب	145	161	168	167
شهادات الإيداع	199	117	25	47
حسابات الإدخار	33	45	55	57
ودائع لأجل	25	37	57	98

هيكلة ودائع الحرفاء

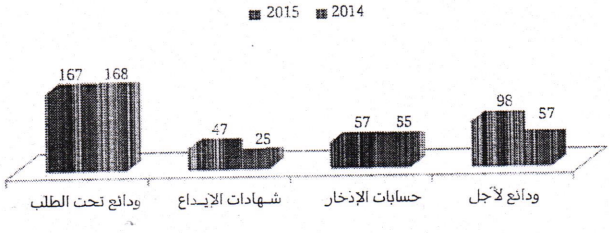

الودائع تحت الطلب

حافظ قائم الودائع تحت الطلب على نفس المستوى تقريبا مقارنة بسنة 2014.

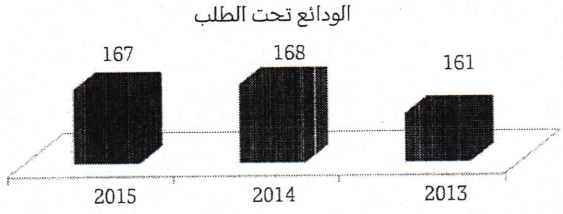

شهادات الايداع

بعد تراجع قائم شهادات الايداع في السنوات الأخيرة شهد هذا الأخير تطورا ايجابيا خلال سنة 2015 و ذلك بنسبة 88 بالمائة.

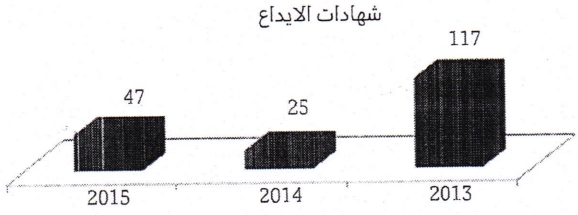

حسابات الادخار

تواصل حسابات الادخار النمو الايجابي خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة نمو بـ 4 بالمائة مقارنة مع سنة 2014 .

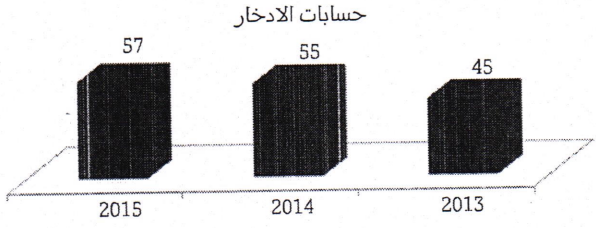

ودائع لأجل

شهد قائم الودائع لأجل تطورا بنسبة 72 بالمائة مقارنة بسنة 2014.

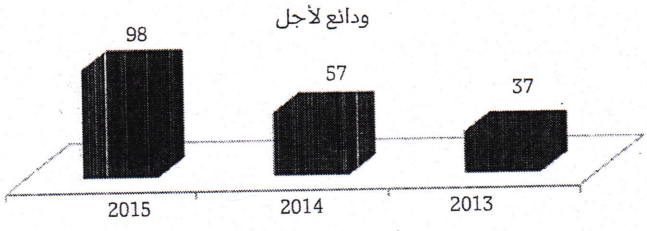

تطور نسبة السيولة الترتيبية

وضع البنك الوطني التونسي في ديسمبر2014 مؤشر سيولة جديد مستوحى من مؤشر لبازل 3 و قد حقق بنك قطر الوطني تونس نسب مرتفعة خلال سنة 2015 بالنظر الى النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي و المقدرة ب 60 بالمائة.

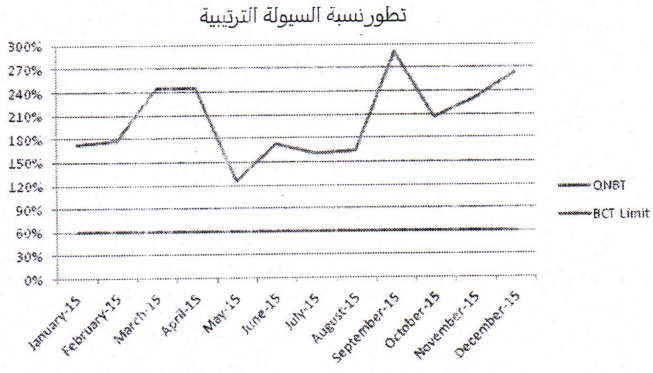

3. مؤشرات التصرف الحذر

الديون المصنفة

هيكلة الديون المصنفة كالأتي

الصنف	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصنف 0	42.9 %	38.7 %	61.6 %	60.8 %	58.54 %	69.4 %
الصنف 1	42.1 %	50.7 %	26.5 %	23 %	24.04 %	14.4 %
الصنف 2	1.3 %	2.4 %	1.8 %	4.1 %	0.56 %	1 %
الصنف 3	2.6 %	1.1 %	3.5 %	2.7 %	3.39 %	2.2 %
الصنف 4 و5	11.1 %	7.1 %	6.6 %	9.3 %	13.46 %	13 %

الناتج البنكي الصافي

الناتج البنكي الصافي	2011	2012	2013	2014	2015
	12.3	14.7	22.9	30.7	40.5

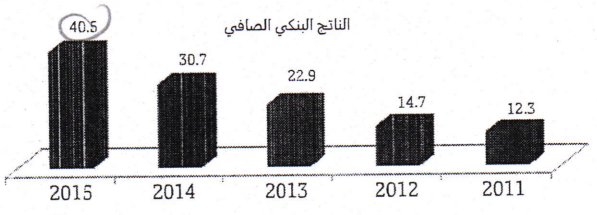

بلغت نسبة الزيادة في الناتج البنكي الصافي 32 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة حيث استقرفي مستوى 40.5 م.د.ت مقابل 30.7 م.د.ت في 2014 و 22.9 م.د.ت في 2013. هذا الارتفاع يعود بالأخص الى ارتفاع حجم محفظة القروض خلال السنوات الأخيرة مما انجرعنه نمو و ارتفاع الفوائد و المداخيل.

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 10.17 م.د.ت في ديسمبر2015 مقابل 8.87 م.د.ت في ديسمبر2014 أي ما يمثل زيادة ب 14.7 بالمئة.

الأعباء العامة للتصرف	2012	2013	2014	2015
	2.79	5.38	8.87	10.17

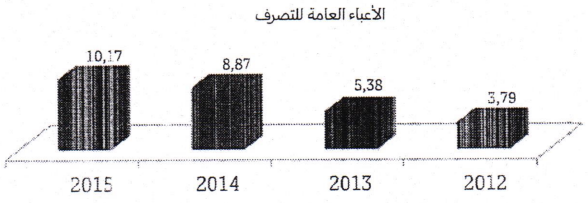

أجورالموظفين و الأعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجورالموظفين بما في ذلك الأعباء الاجتماعية اذ بلغ 20.513 م.د.ت في ديسمبر2015 مقابل 15.766 م.د.ت في ديسمبر2014 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 30 بالمئة.
و يعود هذا الارتفاع الى حجم الانتدابات الذي بلغ 100 موظفا بالنسبة للمنتدبين القارين و 41 متربصا.

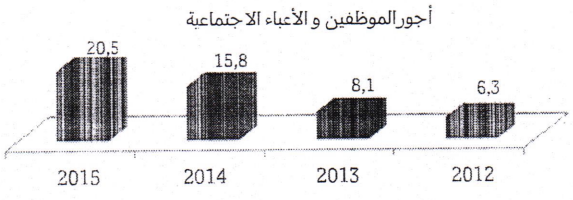

أمصاريف الأصول

بلغت المصاريف المتعلقة باقتناء و تهيئة الفروع 7.8 م.د.ت في موفى سنة 2015 ليرتفع اجمالي هذه المصاريف منذ سنة 2011 الى 32.3 م.د.ت

	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	13.814	19.569	25.603	35.379	43.071
اقتناءات السنة	5.268	3.376	6.053	9.776	7.780

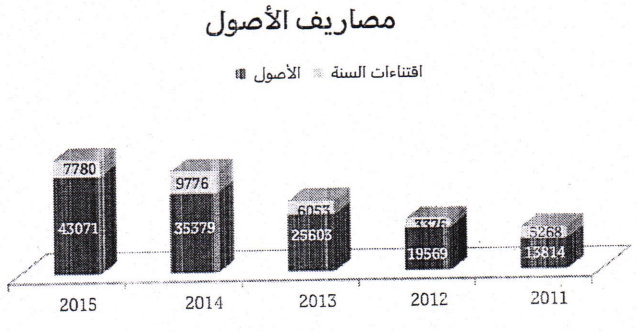

4. نشاط الخزينة في سنة 2015

اتّسم نشاط الخزينة في سنة 2015 بالفاعلية في ظروف اقتصادية صعبة. فقد تميزت سنة 2015 بضغوطات كبيرة ومتواصلة على السيولة البنكية وعلى أسعارصرف الدينارمقابل العملات الأجنبية.

النشاط في السوق النقدية

تعتبرعملية مبادلة العملات (SWAP) التي قام بها البنك مع البنك المركزي التونسي أبرزمحطات سنة 2015. حيث تمكن البنك من الحصول على تمويل بالدينارمقابل توظيف بالدولاربأسعارتفاضلية بفضل الخط التمويلي الذي تحصل عليه من البنك الأم والذي يبلغ إجماليا 200 مليون دولارأمريكي .

وتتمثل العمليات كالتالي :

عملية المبادلة الأولى :

تاريخ التجديد	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	الكلفة %	معدل س.ن %	مدة التجديد
2014/12/30	172 237 522	% 4,85	4,88	6 أشهر
2015/06/30	175 661 431	% 4,90	4,80	6 أشهر
2015/12/30	179 172 503	% 4,26	4,28	3 أشهر

عملية المبادلة الثانية :

تاريخ التجديد	المبلغ المتحصل عليه بالدينار	الكلفة %	معدل س.ن %	مدة التجديد
2015/02/12	185 304 898	% 4,70	4,80	3 أشهر
2015/05/12	187 110 435	% 4,80	4,77	3 أشهر
2015/08/12	189 018 730	% 4,90	4,75	3 أشهر
2015/11/12	190 995 185	% 4,15	4,30	3 أشهر

هذه العمليات ساهمت بشكل كبيرفي توفيرالموارد الازمة لتمويل النشاط الإقراضي للبنك وفي خفض كلفة موارد البنك . كما تمّ توظيف فائض الموارد في سندات ذات مردودية عالية وعلى مدة قصيرة .

عمليات التمويل الأسبوعية مع البنك المركزي التونسي

يمتلك البنك مخزون من سندات الخزينة للدولة التونسية التي يقوم بإعادة تمويلها أسبوعيا مع البنك المركزي التونسي بمعدل 50 مليون دينارتونسي بأسعارتفاضلية ليعيد توظيفها في السوق النقدية بهامش ربح معدله 0,25 %
كما تميزت سنة 2015 بارتفاع حجم القروض القابلة للتمويل من طرف البنك المركزي التونسي حيث بلغت مع نهاية السنة 40 مليون دينارمع إمكانية تطورمهمته خلال الأشهرالقادمة .

عمليات التوظيف في الأوراق التجارية

واصل البنك في سياسة توظيف الموارد في سندات قصيرة الأمد التي توفرمردودية مرتفعة مع التحكم في المخاطر حسب ترتيب المعمول بها في السوق والمتبعة من طرف مجموعة بنك قطرالوطني .

وتتمثل هذه العمليات في نهاية سنة 2015 في ما يلي :

المصدر	تاريخ الاصدار	القيمة	الأجل	النسبة	المدة (يوم)
البنك التونسي الكويتي	2015/12/02	5 000 000	2016/01/31	% 6,3	60
البنك التونسي الكويتي	2015/10/29	10 000 000	2016/01/27	%6,77	90
العربية العالمية للإيجار المالي	2015/12/15	2 000 000	2016/03/14	%7	90
العصرية للإيجار المالي	2015/09/09	2 000 000	2016/03/07	%7,4	180
التجاري للإيجار المالي	2015/09/28	5 000 000	2016/03/26	%7,35	180
الوفاق للإيجار المالي	2015/05/24	2 000 000	2016/02/20	%7,5	180
حنبعل للإيجار المالي	2015/07/22	4 000 000	2016/01/28	%7,5	190
المجموع		30 000 000			

كما نلاحظ من الجدول المرفق أعلاه ان كل التوظيفات قصيرة الأمد تمت مع شركات مالية وبنوك تمتازبمستوى مخاطرضعيف.

السوق المالية :

تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رقاع الخزينة للدولة التونسية وقروض رقاعية خاصة تمتازبدرجة مخاطر منخفضة.

عمليات التوظيف في رقاع الخزينة :

يشكل مخزون البنك من رقاع الخزينة نظيرلأموال المساهمين والتي بلغت في نهاية 2015 ، 118 مليون دينارو هو نفس مجموع استثمارالبنك في رقاع الخزينة للدولة التونسية.

كما يمثل الإستثمارفي رقاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رقاع الخزينة كما يلي :

الأجل	الكمية	القيمة الاسمية	سعر الفائدة	المردودية
2018/10/12	48 800	48 800 000	% 5,5	% 6,1
2020/10/14	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,4
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2024/06/20	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,35
المجموع		118 800 000		

تجدرالملاحظة انه بالمقارنة مع سنة 2014 ، قد انخفض قائم رقاع الخزينة نتيجة خلاص خط الرقاع أجل 12/10/2015 والذي كان البنـك استثمرفيـه مبلـغ 20 300 000 دينار.

عملية الإستثمارفي القروض الرقاعية الخاصة :

الإستثمارفي هذه السندات تكون بالتحوط الكامل ضد كل المخاطرحيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونسية.

ويبلغ حجم الإستثمارخلال سنة 2015 كما يلي :

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2020/10/30	5 سنوات	% 7,4	2 000 000	التجاري بنك	2015/10/20
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	2 000 000	التجاري للإيجار المالي	2015/11/18
2020/02/09	5 سنوات	% 7,6	2 000 000	التونسي العربي للإيجار المالي	2015/02/09
2030/10/30	5 سنوات	% 7,4	2 000 000	التجاري بنك	2015/10/30
2020/04/18030	5 سنوات	%7,4	2 000 000	حنبعل للإيجار المالي	2015/04/30
المجموع 10 000 000					

و بذلك يكون القائم في نهاية 2015 كما يلي :

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2018/01/11	5 سنوات	% 5,44	285 700	التجاري بنك	2010/01/11
2018/10/14	5 سنوات	% 7	900 000	يونيفكتور	2013/10/14
2018/11/22	5 سنوات	% 7	1 200 000	التجاري للإيجار المالي	2013/11/22
2019/04/28	5 سنوات	% 7,2	1 200 000	التونسية للإيجار المالي	2014/04/28
2019/12/16	5 سنوات	% 7,55	1 600 000	التونسية للإيجار المالي	2014/12/15
2019/12/16	5 سنوات	% 7,35	1 600 000	البنك التونسي الكويتي	2014/12/15
2019/12/26	5 سنوات	% 7,5	1 600 000	التجاري للإيجار المالي	2014/12/26
المجموع 18 385 700 000					

سوق الصرف

يعمل البنك على الرفع من مردودية نشاط الصرف بالبنك وذلك على العديد من الأصعدة . فبينما ، تجتهد مصلحةالبيع على تطويرالنشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية ، تقوم مصلحة التبادل بتطويرنشاط الصرف مع البنوك التونسية والأجنبية.

كما يقوم بضبط أسعارالصرف على مستوى الفروع ومكاتب الصرف ويحرص على إدارة وضعية الصرف بطريقة محكمة للرفع من المردودية وتقليص المخاطر.

كما سعى بنك قطرالوطني إلى الرفع من مستوى موارده الذاتية وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والآجل ومنتجات الحماية من مخاطرالصرف والتوظيف بالدينارالعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير.

إلى جانب ذلك، يقوم البنك بضبط خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد وتعمل على احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطرالوطني.

وفي مايلي تطورأرباح الصرف على السنوات الأربعة الماضية

السنة	2012	2013	2014	2015
أرباح الصرف (مليون دينار)	1	1,2	2,1	2,4

تطّورعدد الموظفين

تطّورعدد الموظفين
في موفى سنة 2015 بلغ عدد إجمالي الموظفين 438 حيث تمّ إنتداب 49 موظفا و يمثل الذكور55 % من عدد المنتدبين و 45 % من الإناث.

و في ما يلي بعض الإحصئيات لموظفي البنك :

توزيع الموظفين القارين حسب الفئة المهنية

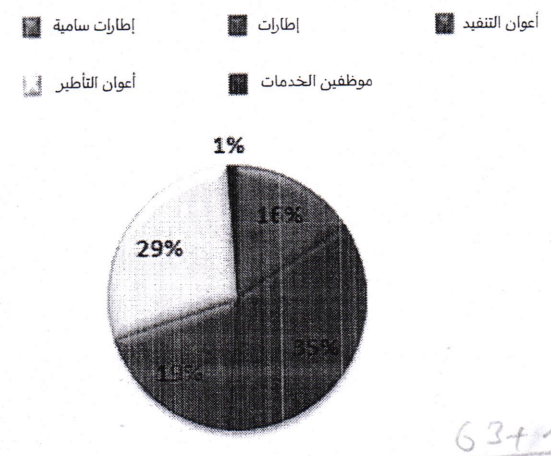

إطارات سامية	63
إطارات	140
أعوان التنفيذ	75
أعوان التأطير	114
موظفين الخدمات	4
المجموع	396

توزيع إجمالي الموظفين حسب الجنس

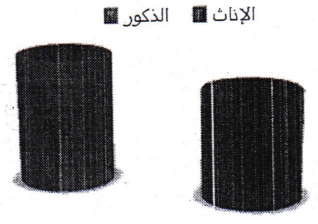

الذكور	221
الإناث	197
المجموع	438

توزيع الموظفين حسب الشريحة العمرية

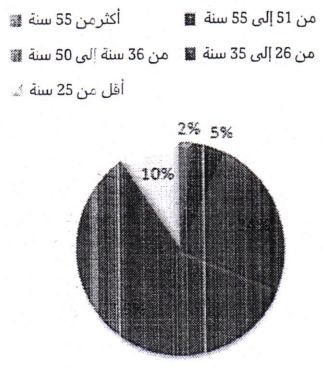

أكثرمن 55 سنة	10
من 51 إلى 55 سنة	21
من 36 سنة إلى 50 سنة	106
من 26 إلى 35 سنة	259
أقل من 25 سنة	42
المجموع	438

الحوكمة

مجـــــــلس الإدارة

Board of Directors	مجلس الإدارة	Board Committees لجان المساندة للمجلس		
		ECC	ACC	RC
Chairman of the BOD رئيس مجلس الإدارة	Mr. Ali Rashid El Mohannadi السيد علي راشد المهندي			
	Mr. Ali Abdulla Darwish السيد علي عبدالله درويش		X	
	Mr. Abdulla Nasser AL-KHALIFA السيد عبدالله ناصرالخليفة			X
	Ms. Sheikha Salem Al-Dusari السيدة شيخة سالم الدوسري		X	
	Ms. Fatma Al-Sueedi السيدة فاطمة السويدي	X		
Members الأعضاء	Mr. Hassan Abdulla AL-ASMAKH السيد حسن عبدالله الأصمخ	X		
	Mr. Khaleel Al-Ansari السيد خليل الأنصاري			X
	Mr. Mohamed Najib Rekik* السيد محمد نجيب الرقيق		X	
	Mr. Abdelkader Boudrigua* السيد عبد القادر بودريقة			X
CEO المدير العام	Mr. Habib Chehata السيد حبيب شحاته	X		

ECC: Executive Credit Committee
IAPA: Internal Audit Permanent Committee
RMC: Risk Management Committee
(*) Independant Member and President of the Committee

اللجنة التنفيذية للقرض
الدائمة للتدقيق الداخلي
لجنة المخاطر

توطئـــــــــة،

إنّ مجلس إدارة بنك قطرالوطني (تونس) يجدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرّف السليم والحوكمة الرشيدة التي ضبطها البنك المركزي التونسي بمقتضى المنشورعدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011، باعتبارها عنصراً أساسيا وجزءا لا يتجزأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 وحتى سنة 2015 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاء به ميثاق الحوكمة الرشيدة للبنك المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر2011 وذلك سعيا منه للامتثال لمقتضيات منشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 آنف الذكر.

أبرزالإنجـــــــــازات (2013-2015)

سنة 2013

• مصادقة المجلس على تعديل الهيكل التنظيمي العامّ للبنك بما يتماشى مع تنظيم وهيكلة المجمع؛
• إصدارمذكرة عمل داخلية (عدد 1/2013) تضبط إجراءات الرقابة الداخلية الدائمة تعتمدها فروع البنك والتي يعمل على تحيينها دوريا، بالإضافة إلى الموظفين المكلفين بهذه المهامّ على مستوى الفروع؛
• إصدارمذكرة داخلية (عدد 17/2013) لتحسيس وتشريك مختلف المصالح التشغيلية في منظومة الرقابة المتكاملة المزمع وضعها والتي سيعمل على تفصيلها وبلورتها تزامنا مع تعديل كل من الهيكل التنظيمي ودليل الإجراءات وجذاذات الوظائف الفردية؛
• تعديل مدونة الأخلاقيات والسلوك المهنية المعتمدة على مستوى المجمع؛
• تعديل دليل الزيّ الرسمي المعتمد على مستوى المجمع وهو بصدد المراجعة؛
• إعداد المواثيق الخاصة باللجان الترتيبية المساندة للمجلس وهي اللجنة التنفيذية للقرض واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطروالتي صادق عليها مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10 أفريل 2013؛
• تعيين أعضاء اللجان المساندة لمجلس الإدارة من قبل المجلس المنعقد في 10 أفريل 2013؛
• تعيين عضوين مستقلين بمجلس الإدارة واللذين يترأسان لجنتي التدقيق والمخـــاطر(المساندة للمجلس)؛

سنة 2014

• تركيزالنظام المعلوماتي الجديد للبنك ابتداء من 21 جويلية 2014 وهو في طورالتركيزوالتطوير؛
• تعيين فريق عمل يعنى بأشغال تركيزوإدماج النظام المعلوماتي ومراجعة دليل الإجراءات؛
• التنظيم العامّ: الشروع في تفعيل الهيكل التنظيمي العامّ الجديد للبنك وذلك بصفة تدريجية وفقا للموارد البشرية واللوجستية المتوفرة؛ ومن أبرزالتحويرات المنجزة: تقسيم إدارات البنك وفقا لأوجه النشاط (Business/Operations) وتقسيم الحرفاء (Retail/Corporate) وبالتالي الفصل تدريجيا بين مهامّ المصادقة والسحب والمتابعة أوالرقابة أي الفصل بين المهامّ المتضاربة على مستوى مختلف الإدارات والهياكل التشغيلية (وذلك بناء على الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة). يذكرمنها:
- بعث هيكل مكلف بالإفصاح (Communication)
- بعث هيكل مكلف بجودة الخدمات
- انتداب وتعيين مديرمكلف بالأفراد والمهن الحرّة (Retail)
- انتداب وتعيين مديرمكلف بالشركات (Corporate)
- انتداب وتعيين مديرتنفيذي مكلف بالمخاطر
- إحداث هيكل مكلف بمخاطرالقرض (Risk credit)
- إحداث هيكل مكلف بمخاطرالنظم المعلوماتية (IT risk)
- إحداث إدارة الشؤون القانونية والعقود بعد أن تمّ فصلها عن التحصيل والنزاعات
- تعيين مديرمكلف بالعقود والضمانات
- تعيين مديرمكلف بالموارد البشرية بعد أن تمّ فصلها عن الوسائل العامة
- تعيين مديرمكلف بالتدريب تابع لإدارة الموارد البشرية
- تعيين مديرتنفيذي مكلف بالرقابة المالية (Financial Control)
- تعيين مديرمكلف بالعمليات البنكية (Operations)
- بعث هيكل مكلف برقابة العمليات وجودة الخدمات البنكية (Operations Control & Quality Assurance)
- بعث هيكل مكلف بالتصرف في تشكيات الحرفاء والتحقيق (Investigation & Management of Customers Complaints)
- تفعيل مهامّ رؤساء المناطق المشرفة على شبكة فروع البنك (Zone Managers)
- إلحاق إدارة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة (بعد أن تمّ فصلها عن الرقابة والتفقّد) والتي ترفع تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

• توزيع جذاذات الوظائف الفردية المعتمدة على صعيد المجمع وذلك بصفة تدريجية وبالاستناد على المؤهلات والموارد المتوفرة؛
• مصادقة لجنة القرض بتاريخ 29/10/2014 على مقترح إدارة الضمانات الداعي إلى إرساء عمولات جديدة (عمولات رفع اليد، عمولات العقلة والاعتراضات الإدارية، الخ)؛
• إنشاء لجنة الحوكمة المتعلقة بتقاريرالسلط الرقابية والتي تعنى بالامتثال للمتطلبات الخاصة بالتقاريرالدورية والآجال القانونية وصحة المعلومات المدلى بها (المنشورالداخلي عدد 06/2014 المؤرخ في 07/10/2014)؛
• تعديل تركيبة لجان المساندة للإدارة التنفيذية والمواثيق الخاصة بها في موفى سنة 2014.

سنة 2015

• تعزيزفريق إدارة الامتثال بموظفين مؤهلين يغطون المجالات الرئيسية من الخدمات المصرفية: الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات والشؤون القانونية والتجارية والعمليات مع الخارج ...
• وضع خطة عمل سنوية لإدارة الإمتثال تغطي عشرفئات مقسمة إلى إثنين وأربعين عملاً :
- البنية التحتية لإدارة الامتثال
- الحوكمة
- الإمتثال لقانون FATCA
- منظومة التنميط
- منظومة اعرف عميلك
- منظومة التحري
- آداب المهنة / الأخلاق
- اللوائح المصرفية
- استمرارية الأعمال
- قبول العملاء

• وضع خارطة طريق للإمتثال لمنشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011
• إنشاء وإعادة النظرفي المدونات والمواثيق وسياسات QNB تونس:
- ميثاق إدارة الإمتثال
- سياسة إدارة الإمتثال
- سياسة قبول الهدايا
- سياسة التضارب في المصالح
- مواثيق لجان دعم الإدارة العامة
- سياسة واجرائات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
- دليل الحوكمة
- ميثاق أخلاق المهنة
- سياسة متابعة العقوبات
- سياسة مراقبة عمليات التجارة الدولية
• توزيع ميثاق أخلاق المهنة وإعلان تضارب المصالح
• توزيع دليل الزيّ الرسمي
• تعويض صفة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي في 11/11/2015
• إنشاء نظام لإدارة المخاطرالتشغيلية
• إنشاء إدارة للجودة والتفقد

منظومـــة الحوكمة الرشيدة للبنك

الميثـــــاق

امتثالا لمقتضيات منشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011، صادق مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر2011 على ميثاق الحوكمة الرشيدة الذي يضبط أهداف ومبادئ التصرف السليم وكذلك آليات تحقيقها على مستوى البنك، أخذا بعين الاعتبارلطبيعة وحجم نشاط البنك.
وقد تعهّد أعضاء المجلس خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 4 جويلية 2012 بالعمل على الامتثال للضوابط التي يضعها البنك المركزي التونسي في هذا المجال مؤكدين حرصهم التامّ على إصدار القرارات ذات الصلة والعمل على تفعيل ما جاء في ميثاق الحوكمة الرشيدة.
قامت إدارة مراقبة الإمتثال بإعداد دليل للحوكمة يضبط مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة تجاه البنك . ستتم المصادقة على هذا الدليل خلال إنعقاد أول مجلس للإدارة في 2016.

*أهداف الميثاق:
تتمثل الأهداف المرسومة وفقا للشروط المثلى للسلامة والموثوقيّة والشمولية فيما يلي:

- التحقق من أنّ جميع العمليّات المنجزة من قبل البنك تمتثل للقواعد التشريعية والترتيبية النافذة وكذلك للأعراف المهنية والأخلاقية؛
- التحقق من وضع النظم التي تضمن سياسة ورقابة المخاطر والنتائج المرسومة؛
- التحقق من أنّ درجة المخاطرتتلائم مع توجهات النشاط كيفما يحددها مجلس الإدارة؛
- التحقق من وضع النظم والإجراءات الكفيلة بالسيطرة على المخاطرالمرتبطة بمختلف نشاطات البنك وخاصة مخاطرالقرض ومخاطرالسوق ومخاطرسعرالفائدة ومخاطرالوساطة ومخاطر الدفع ومخاطرالسيولة والمخاطرالتشغيلية؛
- التحقق من أنّ المخاطرالمذكورة أعلاه مسيطرعليها بشكل صحيح خاصة من خلال الامتثال الكامل للإجراءات والحدود وقواعد التصرف التي يضبطها مجلس الإدارة؛
- التحقق من موثوقية وجودة وسرعة توفيرالمعلومات إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة وسلط الإشراف والرّقابة والغيروتكتسي جودة المعلومات المحاسبية والمالية وجودة المعلومات التي تهدف إلى قياس المخاطروالمردودية أهمية خاصة في هذا المجال؛
- التحقق من آليات التقييم والتدوين والحفظ وتوفّرالمعلومات المحاسبية والمالية، خاصة من خلال ضمان توفّرمسلك التدقيق؛
- التحقق من جودة نظم المعلومات والإفصاح؛
- التثبت من تنفيذ التدابيرالتصحيحية المتخذة داخل البنك في آجال معقولة؛
- الحفاظ على سلامة العمليات والقيم والأموال والأشخاص؛
- ضمان مراعاة الأهداف والقواعد التي تضبطها الإدارة العامّة؛
- توفيرموارد بشريّة تمارس الرقابة الدائمة والدوريّة وفقا لما يقتضيه حجم البنك وطبيعة نشاطه.

المبادئ:
يستوجب تنظيم البنك وإجراءاته اعتماد المبادئ التّالية لتحقيق الأهداف المذكورة آنفا:
- رسم تنظيم البنك بشكل يحقق الاستقلال التام بين المصالح المكلفة بالتعهّدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وبخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العناية المرتبطة برقابة المخاطر؛
- وتطبق هذه القاعدة خاصة في المجالات التالية :
- الخزينة والصرف، من خلال الفصل بين المكاتب الأماميّة والمكاتب الخلفيّة؛
- القرض من خلال الفصل بين المصالح التي تصادق على القروض والمصالح التي تعدّ الملفّات وتنجزالدفوعات وتسجل العمليّات؛
- تكون المصالح التشغيلية بالمقروالفروع مسؤولة على الحسابات المفتوحة لديها لتسجيل العمليّات؛
- تقوم المصالح التشغيلية والفروع بمتابعة هذه الحسابات بكل دقّة وانجازالرقابة عليها بصفة مستمرة؛
- ينصهرنظام الرقابة في التنظيم والأساليب والإجراءات المتعلقة بمختلف العمليّات؛
- تكتسي الرقابة طابعا شموليا وتغطي مختلف مكونات البنك من مصالح المقرّوالفروع؛
- يمارس الأعوان المكلّفون بالرقابة الدورية مهامهم باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة؛
- تشمل منظومة الرقابة للبنك صنفين من الرقابة: الرقابة الدائمة والرقابة الدوريّة؛
- أن تراعي مدوّنات الإجراءات بالبنك جملة هذه المبادئ كما يجب أن تحقق معالجة للعمليات تضمن مستلزمات النجاعة والإنتاجية وتوفرللحرفاء خدمات ذات جودة عالية ومربحة.

مجلس الإدارة
وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطرالوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك. وقد التأم المجلس 7 مرات خلال سنة 2015.

الصلاحيات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية:

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائرالسنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدة العضوية وتسديد الشغور

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقيل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويحق لأعضاء مجلس الإدارة المستقيلين أن يعاد تعيينهم.

في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوزشغله بآخر يعينه الطرف الذي يكون العضو المتخلي منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عيّن مكانه. وفي هذه الحالة، فإنّ هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس

(في موفى سنة 2015)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد عبد الله ناصرال خليفة
- السيدة شيخة سالم الدوسري
- السيدة فاطمة السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيد محمد نجيب الرقيق
- السيد عبد القادربودريـقة

اللجان الترتيبيـــة المساندة للمجلس

تقوم اللجان الترتيبية المتخصصة في مجالات التمويل والتدقيق و مراقبة الإمتثال و رقابة المخاطر(وهي على التوالي، اللجنة التنفيذية للقرض ولجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال ولجنة المخاطر) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهامّ الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.

اللجنة التنفيذية للقرض

تمّ إحداث اللجنة التنفيذية للقرض والتي يترأسها المديرالعامّ بمقتضى قرارمجلس الإدارة المنعقد في 15 جانفي 2007 وذلك تطبيقا للقانون عدد 65/2001 المتعلق بمؤسسات القرض ومنشورالبنك المركزي التونسي عدد 7/2006. تجتمع اللجنة على الأقلّ ستّ مرّات وكلما دعت الحاجة. اجتمعت اللجنة التنفيذية للقرض مرة واحدة بإستعمال وسائل الصوت والصورة وصادقت بالتمرير10 مرات على قراراتها.

تركيبة اللجنة التنفيذية للقرض (في موفى سنة 2015)

السيد حبيب شحاته المديرالعامّ (رئيس اللجنة)

السيدة فاطمة السويدي (عضو)

السيد حسن عبد الله الأصمخ (عضو)

أبرزالمهامّ

يضبط ميثاق اللجنة التنفيذية للقرض المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10 أفريل 2013 مهامّ اللجنة التي تتولّى النظرفي النشاط الإقراضي للبنك وتقديم مقترحات لمجلس الإدارة حول سياسة التمويل للبنك أو مراجعتها عند الاقتضاء ولها أن تتثبت من مراعاة التوزيع القطاعي والجهوي لتدخلات البنك وشروط تفويض الصلاحيات في مادة القرض والحدود القصوى لتركزالمخاطرلدى المستفيد والمجمع الواحد (والتي تضبطها لجنة المخاطرالمساندة للمجلس ويصادق عليها المجلس في مجال سياسة التمويل) وللغرض، تعنى اللجنة التنفيذية بإبداء رأيها إلى مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلّق:

- بقروض إعادة الهيكلة التي يفوق مبلغها ومدة تسديدها الأسقف التي يضبطها مجلس الإدارة؛
- بالقروض التي تنجرّعنها تجاوزالتعهدات للأسقف التي تضبطها لجنة المخاطرويصادق عليها مجلس الإدارة؛
- بالقروض المسندة أو التي تمّت إعادة هيكلتها أو شطبها لفائدة الأشخاص المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 23 من منشورالبنك المركزي التونسي عدد 65 لسنة 2011 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والفصل عدد 200 من مجلة الشركات التجارية؛
- القروض المسندة لفائدة الحرفاء المصنفين لدى البنك أو القطاع المصرفي على معنى منشورالبنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والمتعلّق بتوزيع وتغطية المخاطرومراقبة التعهدات.

لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)

تمّ تعويض اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي بلجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال بعد الحصول على موافقة البنك بتاريخ 11/11/2015

تتكوّن اللجنة من ثلاث أعضاء على الأقلّ ويترأسها عضو مستقلّ بمجلس الإدارة على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والفصل 13 من منشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 ولا يمكن تجديد مدة نيابته أكثر من مرتين وتجتمع اللجنة على الأقلّ ستّ مرّات في السنة ولا تكون هذه الاجتماعات صحيحة إلاّ بحضورثلاثة أعضاء على الأقلّ. التأمت اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي 4 مرات خلال سنة 2015 ومرتين بعد تغييرصفتها

تركيبة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي (في موفى سنة 2015)

السيد محمد نجيب الرقيق (رئيس اللجنة)
السيدة شيخة سالم الدوسري (عضو)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهامّ

يضبط ميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10 أفريل 2013 مهامّ اللجنة ومن أبرزها:

• التثبت من وضوح المعلومات المقدمة وتقييم مدى تناسق أنظمة القياس والمراقبة والتحكم في المخاطر؛
• دراسة النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية واقتراح التدابير التصحيحية في الغرض؛
• المتابعة والتنسيق بين أشغال هيكل التدقيق الداخلي وبقية الهياكل المكلفة بالرقابة؛
• إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم؛
• اقتراح تعيين مراقب أو مراقبي الحسابات و/ أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم؛
• الحرص على أن يقع دعم هيكل التدقيق الداخلي بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاعة.

لجنة المخـــاطر

حرصا من مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس) على اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق قواعدها في البنك مثلما نصّ على ذلك منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2011، تمّ إحداث لجنة المخاطر بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013.

وتتألّف لجنة المخـاطر من ثلاثة أعضاء على الأقلّ، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدّة تتوافق مع مدّتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضو من أعضاء مجلس الإدارة من ضمن الأعضاء المستقلّين بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته أكثر من مرتين وتتوفّر لديه كفاءة عالية وخبرة جيّدة في مجال إدارة المخاطر.

كما تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ستّ مرات على الأقل في السنة وكلّما اقتضت الضرورة لذلك. التأمت لجنة المخاطر 3 مرات خلال سنة 2015 .

تركيبة لجنة المخـــاطر (في موفى سنة 2015)

السيد عبد القادر بودريـقة (رئيس اللجنة)
السيد عبد الله ناصرال خليفة (عضو)
السيد خليل الأنصاري (عضو)

أبرز المهامّ

أحدثت لجنة المخـاطر لمساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال التصرّف ورقابة المخاطر ومراعاة التشريع والسياسات ذات الصلة. ويضبط ميثاق لجنة المخاطر المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 10 أفريل 2013 مهامّ اللجنة التي تتولّى مؤازرة المجلس بالخصوص فيما يلي:

• بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
• المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
• مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
• النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
• تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
• دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
• المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
• تعيين المسؤول عن الهيكل المكلّف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
• متابعة القروض المسندة للحرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات القرض المبالغ المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات؛
• اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر على مجلس الإدارة.

مراقبو الحسابات (في موفى سنة 2015)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتهما وكيلان عن المساهمين.

تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وهما:

مكتب KPMG (المدة النيابة الثانية 2015، 2016 و2017)
مكتب آرنست ويونغ Ernst & Young (المدة النيابة الأولى 2013، 2014 و2015)

الموفـــق المصرفي (في موفى سنة 2015)

يشغل السيد محمد لطفي العبيدي خطة موفق مصرفي للبنك خلفا للسيد منصف دريرة (ابتداء من غرة ديسمبر 2013 إلى موفى شهر أوت 2015، قابلة للتجديد مرة واحدة) وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تضعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيكلة رأس مال البنك (في موفى سنة 2015)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطني	159 974 800.000	15 698 200	299 280	99.98%
خواصّ تونسيون	25 200.000	1 800	720	0.02%
المجمـــوع	160 000 000.000	15 700 000	300 000	100%

الإدارة التنفيذيـــــة

يعيّن مجلس الإدارة المديرالعامّ مع مراعاة السلط التي يخولها القانون صراحة للجلسات العامة ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للشركة.

يشغل السيد حبيب شحاتة خطة مديرعامّ بنك قطرالوطني (تونس) بمقتضى محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015.

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذية

أحدثت وحينت ببنك قطرالوطني بتونس لجان المساندة التالية :

- لجنة القيادة والإدارة
- لجنة القرض
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة التحصيل والإستخلاص
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- لجنة تكنولوجيا المعلومات
- لجنة العمليات
- لجنة التقصي

مهامّ اللجان الداخلية

تساند اللجان الداخلية الإدارة العامـــة أثناء أدائها لمهامّ التصرف الموكلة إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتنظّم أشغال وصلاحيات لجان المساندة الداخلية ضمن مواثيق أعدّت للغرض. ويخضع نشاط لجان المساندة إلى القواعد العامة التّالية:

• لا يكون نصاب اللّجان صحيحا إلا إذا توفّرعدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛

• لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أخذ القرارالمنصوص عليها بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛

• يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللّجان كلّما كان التعويض مرخّصا فيه. وللنّائب أن ينوب منوّبه في حالة الغياب مع إعلام سكرتارية اللّجنة المعنيّة؛

• يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعهّدة تسهرعلى توفير وتحيين المعلومات حول السّياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛

• تساعد الإدارة المتعهّدة سكرتارية اللّجنة في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة؛

• تلتئم اللّجان في مواعيدها التي تحدّدها المواثيق الخاصّة بكلّ لجنة ولا يمكن تأجيلها إلاّ عند الضرورة؛

• تتولّى الإدارة المتعهّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعذّرالحضور على المديرالعامّ.

اللجان الداخلية (في موفى سنة 2015)

Management Committees at QNBT after amendments		Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO
Executive Committee	لجنة القيادة والإدارة	Monthly	P. M. O.	Yes
Credit Committee	لجنة القرض	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	لجنة الأصول والخصوم	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	لجنة التحصيل والاستخلاص	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	لجنة إدارة المخاطر	Quarterly	Risk Department	Yes
Compliance, AML and CFT Committee	لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	Monthly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	لجنة تكنولوجيا المعلومات	Every two months	IT Department	Yes
Operations Committee	لجنة العمليات	Every two months	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	لجنة إدارة الأزمات	Annual	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	لجنة التقصي	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخـــاطر

تتألف منظومة الرقابة الداخلية المنصوص عليها بميثاق الحوكمة الرشيدة من الرقابة الدائمة والرقابة الدورية والتي تنجز(بالتسلسل) من قبل المصالح التشغيلية والمصالح المركزية ذات النظروالتي تفصّل كالتالي:

• رقابة الامتثال والعمليات المستمرة (كمستوى أول من الرقابة) المنجزة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية للبنك،

• رقابة العمليات التابعة لإدارة العمليات،

• معالجة تشكيات الحرفاء والتحقق من الدفوعات التابعة لإدارة العمليات،

• رقابة الامتثال (كمستوى ثاني من الرقابة) التي تنجزعلى مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها تحت سلطة مجلس الإدارة (وهي تستند على منظومة الرقابة الدائمة) ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

• الإدارة التنفيذية للمخاطربما في ذلك إدارة مخاطرالقرض وإدارة المخاطرالتشغيلية بما في ذلك مخاطرالنظم المعلوماتية،

• الرقابة المالية بما في ذلك الرقابة المحاسبية (الدائمة والدورية، تنجزعلى مستوى مديرية المحاسبة) والتي تنجزعلى مستوى الإدارة التنفيذية للمالية،

• الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة الرقابة) والتي تنجزمن قبل إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل الإدارة العامة واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة وذلك بعد الفصل كليّا بين التدقيق والرقابة والتفقـــد، حيث تمارس إدارة التدقيق -وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق- مهامها تحت سلطة المجلس وتشرف عليها اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، باعتبارها تابعة لمجلس الإدارة.

الرقابة الدائمة:
تعنى مختلف فروع وهياكل وإدارات البنك التشغيلية بالرقابة الدائمة.
قام البنك منذ سنة 2013 بوضع إجراءات الرقابة الداخلية وتعيين الأعوان المكلفين بالمراقبة الدائمة على مستوى الفروع ويعمل على تحيينها دوريا، كما ترجع الفروع حاليا بالنظر إلى ادارات مركزية وهي كلّ من إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (Retail) وإدارة الخدمات المصرفية للشركات (Corporate), تشرف عليها وتعنى بالرقابة المستمرة .
يعمل حاليا على تعميم هذه الإجراءات على مستوى المصالح التشغيلية والمركزية (مستوى ثاني) ذات الصلة، إلى جانب مراسلي إدارة التصرف في المخاطروإدارة مراقبة الامتثال ووقع تفصيل وبلورة هذه المنظومة تزامنا مع وضع دليل الإجراءات وجذاذات الوظائف الفردية.

الإفصاح (reporting): يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمة على مستوى الفروع والمصالح المركزية ذات الصلة بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى الإدارة العامة والمصالح المعنية وذلك قصد المتابعة واقتراح التدابيرالوقائية والتصحيحية اللازمة وهي تعنى بالتالي، بتشكيل قاعدة بيانات العوارض والمخاطرالمسجلة.

الرقابة الدورية:
تنجزالرقابة الدوريّة حاليا من قبل كل من إدارة العمليات والإدارة التنفيذية للمخاطروالإدارة التنفيذية للمالية وإدارة مراقبة الامتثال التي تقوم بالرقابة من المستوى الثاني وإدارة التدقيق الداخلي التي تعنى بالرقابة من المستوى الثالث وتهدف إلى التحقّق من أنّ الرقابة المضمنة بمدوّنة الإجراءات تطبّق فعلا والتثبت من امتثالها للقوانين وبالتالي فهي تمثّل "رقابة الرقابة". هذا وأمام تصاعد نسق الفروع والنشاط، تم تركيز إدارة التفقديـــة العامة كي يتسنى لها القيام بمهامها بالنجاعة والفعالية المطلوبة.
كما يقوم التدقيق الداخلي دوريا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية (باعتبارمراقبة الامتثال وإدارة المخاطر) وفقا للفصل 52 من منشورالبنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006.

التقارير(reporting): تعنى الهياكل المركزية المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقاريرالمهام المنجزة وتقاريردورية حول نشاطها وعرضها للنظروالمصادقة على اللجان المختصة.

- مراقبة الامتثال: تتمثّل وظيفة الامتثال في تحديد وتقييم وإدارة مخاطرعدم الامتثال التي يتعرّض لها البنك وللغرض تسهروظيفة الامتثال وتساهم في ضمان الامتثال في المجالات التّالية:
• مكافحة الفساد.
• مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
• حماية المعطيات الشخصية وواجبات السرّية.
• مراعاة التشريع المصرفي عند إحداث نواتج مصرفيّة جديدة وإسداء الخدمات ووضع الإجراءات.
• تطبيق القواعد المتعلّقة بأخلاقيّات المهنة والسّلوكيّات.

ويضبط ميثاق الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 15 جوان2015 الإطارالعام لمنظومة رقابة الامتثال وخاصة ما يلي:
• الأهداف التي يلتزم بها البنك في المجال.
• وظائف ومسؤوليّات مختلف المصالح المعنيّة.
• هيكلة المنظومة.

التقارير(reporting):
تقوم إدارة مراقبة الامتثال بإعداد تقاريردورية حول نشاطها السنوي وعرضها على الإدارة العامة قصد مدّ مجلس الإدارة وإعلامه بها، علاوة على الإدلاء بالتصاريح اللازمة حول العمليات أو المعاملات المشبوهة وفقا للقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر2003 والنصوص المنقحة أو المكمّلة له.

- منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
تعتمد منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية:
• دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيكل ينضوي تحت إدارة مراقبة الإمتثال
• المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام .
• المراسلون ويتولّون الإدارة اليوميّة للمنظومة.

وتمثـل الرقابة الداخليّة لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءا لا يتجزأ من منظومة رقابة الامتثال.
كما تفصّل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة إجراءات يعمل على تحيينها دوريا .

- التدقيق الداخلي:
تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها تحت سلطة مجلس الإدارة (وترجع بالنظر إلى لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال) وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدقّقين الخارجيين وذلك لضمان تغطية مناسبة لأعمال التدقيق، علما وأنه يقع ضبط قائمة المأموريّات ضمن برنامج سنوي للتدقيق تصادق عليه لجنة التدقيق، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة ونجاعة منظومة السلامة المرتبطة بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسيرعمل المصالح.

التقارير(reporting):
تقوم إدارة التدقيق بموافاة لجنة التدقيق ومراقبة الإمتثال بتقاريرالتدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة وتقاريرمهامّ التدقيق المنجزة وتقوم اللجنة بدورها بمدّ مجلس الإدارة بتقاريردورية تأليفية لأبرزالتوصيات قصد المصادقة وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها. كما تقوم لجنة التدقيق بضبط وتقييم تقدّم برامج أشغال التدقيق الداخلي.

- **متابعة المخاطر:**

نظم قياس المخاطر
علاوة على ضوابط التصرف الحذرالتي يضبطها البنك المركزي التونسي ومجلس الإدارة، تعنى لجنة المخاطرالمساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر يتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطرالقرض والسوق ونسبة الفائدة والوساطة والدّفع والسيولة والمخاطرالتشغيليّة، إلى جانب ضبط المعايير
والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التفطّن لها بمناسبة إنجازالرّقابة الدّاخليّة.

التقارير(reporting): تضبط الإدارة العامّة آليّات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعاييرالكفيلة بتحديد العوارض الهامّة التي يجب إعلامه بها. تكلّف إدارة التصرف في المخاطربكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقاريردورية للغرض.

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية

يتمّ تقديم هذا التقرير وفقا للنموذج المطلوب (باللغة الفرنسية) من قبل البنك المركزي التونسي وذلك امتثالا للمادة 52 من المنشور عدد 19 لسنة 2006 المتعلق بالرقابة الداخلية ويقدم التقرير بسطة عن تقييم منظومة الرقابة الداخلية للبنك بعنوان السنة المحاسبية 2014 مع التركيز على الإجراءات التي تم اتخاذها خلال هذه السنة والتغييرات التي طرأت على نظام الرقابة الداخلية لبنك قطر الوطني تونس.

ترد العناصر المذكورة أدناه كأمثلة نظرا لأهميتها بالنسبة لنشاط المؤسسة أو تنظيمها ويتم استكمال هذه العناصر بأي معلومة من شأنها تقديم تقدير أفضل لنظام الرقابة الداخلية.

يعني مصطلح "هيئة التداول" الوارد فيما يلي، مجلس الإدارة.

1. تقديم نظام الرقابة الداخلية

• تقديم موجز لتنظيم المستويات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية سواء كانت رقابة دائمة أو دورية، إضافة إلى التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في مجال الرقابة الداخلية:

تنجز الرقابة الدائمة على مستوى الفروع وكل من إدارتي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات و إدارة العمليات (وحدات تمركز ورقابة العمليات وتحري الدفوعات والتصرف في تشكيات الحرفاء).

في حين تنجز الرقابة الدورية على مستوى كلّ من إدارة الرقابة المالية، إدارة مراقبة الامتثال، إدارة المخاطر وإدارة التفقد وجودة الخدمات (رقابة مستوى ثاني) وإدارة التدقيق الداخلي (مستوى ثالث).

• الأحداث البارزة المتعلقة بالرقابة الداخلية خلال السنة بما في ذلك التحويرات الهامة التي تم إحداثها لأخذ تطور المخاطر بعين الاعتبار:

- تعديل مواثيق لجان المساندة للإدارة التنفيذية
- المصادقة (تدريجيا) على الإجراءات الداخلية
- تعديل مواثيق التدقيق الداخلي (اللجنة وإدارة التدقيق)
- إعداد ميثاق وظيفة مراقبة الامتثال
- تحديث منظومة رقابة الامتثال (Business Regulatory (Compliance Governance Adv. Sanctions & Projects ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إحداث منظومة للتصرف في المخاطر (خاصة التشغيلية)
- بعث إدارة تعنى بالجودة والتفقد
- مخطط استمرارية النشاط في طور البعث
- إنهاء أشغال (interfacing) على مستوى النظام المعلوماتي وحذف عمليات الإدراج اليدوي للبيانات
- بثّ مدونة الأخلاقيات المهنية والتصريح بتضارب المصالح
- السياسات الداخلية المتعلقة بتصنيف المخاطر، الهدايا، مراقبة التجارة الخارجية
- منظومة مخاطر الإئتمان

• تقديم الأعمال الرئيسية المزمع إنجازها في مجال الرقابة الداخلية:

- خطة الطوارئ
- خارطة المخاطر (باعتبار مخاطر عدم الامتثال)
- سياسات التبليغ (whistle blowing) والجدار الصيني (chinese wall)
- منظومة إدارة وتبادل الوثائق والمصادقة على البيانات (workflow)، بما في ذلك الامتثال للشروط المعتمدة والوثائق المناسبة والضمانات

• التسلسل الإداري والوظيفي للمسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية. (إرفاق هيكل تنظيمي يبرز الوحدات الخاصة بالرقابة الدائمة والرقابة الدورية وبالموقع الهرمي للمسؤولين عنها).

يجب أن تذكر أسماء وعناوين المسؤولين عن الرقابة الدائمة أو الدورية في الملحق مع ذكر تاريخ الإفصاح عن هوية المسؤول عن الرقابة الدورية وعن سيرته الذاتية إلى البنك المركزي التونسي وفقا للمادة 8 للمنشور 19-2006:

فيما يتعلّق بالنظام الحالي للرقابة والذي يتمّ تركيزه وتدعيمه بصفة تدريجية :

- إدارتي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات؛

- الفروع والمنطقة 3 (منطقة الساحل):
  * رؤساء الفروع
  * المكلفون بالعمليات (Head of Operations)

- إدارة العمليات:
  * تجميع العمليات (مراقبة الاستطاح / Validation Control)
  * رقابة العمليات وجودة الخدمات
  * التحريات والتصرف في تشكيات الحرفاء
  * جودة الخدمات والتفقـــد

- إدارة الرقابة المالية:
  * الرقابة المحاسبية
  * رقابة التصرف (MIS & Planning)
  * الإفصاح (Financial & Regulatory Reporting)

- إدارة المخاطر:
  * رقابة مخاطر القرض
  * رقابة مخاطر النظام المعلوماتي
  * رقابة المخاطر التشغيلية
  * إدارة الأصول والخصوم، مخاطر السيولة وسوق الصرف

- إدارة رقابة الامتثال:
  * الامتثال التنظيمي
  * الحوكمة والعقوبات والمشاريع
  * مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- إدارة التدقيق الداخلي:
  * تدقيق النظم المعلوماتية
  * تدقيق العمليات والخدمات المصرفية
  * فريق المدققين الداخليين

• الوظائف الأخرى التي يمكن للمسؤول أو المسؤولين عن الرقابة الدائمة ممارستها داخل المؤسسة أو داخل هياكل أخرى من نفس المجمع: -

• الموارد اللوجستية والبشرية المخصصة للأنظمة المشار إليها على التوالي في المادة 7 من المنشور19-2006 (العاملون بما يعادل الوقت الكامل / على الدوام؛ التذكيربالعدد الجملي للعاملين بالمؤسسة، ذكرعدد الأعوان المعينين في الوظائف الكبرى للرقابة الدائمة والدورية إن لم يكن هناك خلط بينهما):
- العدد الجملي لموظفي البنك: 437 مقابل 384 في نهاية سنة 2014 (201 في موفى سنة 2013)، أي بتسجيل ارتفاع بنسبة 12% مقارنة بالسنة المنقضية.
* عدد الموظفين في إدارة العمليات:47 مقارنة بـ 42 سنة 2014
* عدد الموظفين في إدارة الرقابة المالية: 12 مقارنة بـ 09 سنة 2014
* عدد الموظفين في إدارة المخاطر: 24 مقارنة بـ 12 سنة 2014
* عدد الموظفين في إدارة رقابة الامتثال: 08 مقارنة بـ 02 موظفين سنة 2014
* عدد الموظفين في إدارة رقابة الامتثال: 08 مقارنة بـ 02 موظفين سنة 2014
* عدد الموظفين في إدارة التدقيق الداخلي: 08 (اثنين منهم في فترة تربص)
* ملاحظة: هذه الأعداد تتضمن المديرين المكلفين بالإدارات أعلاه والكتابات الخاصة بهم.
- هذه الإدارات يسند إليها حق الولوج المضبوط إلى النظام المعلوماتي للبنك وذلك وفقا للتراخيص المخولة لكلّ منها.
ولوج الموظفين إلى النظام المعلوماتي محدود ويضبط بناء على متطلبات المهامّ الموكلة وهو مراقب سواء على مستوى بنك قطرالوطني تونس (السلامة المعلوماتية /مخاطرالنظم المعلوماتية) أو على مستوى البنك الأمّ.

• إذا يقع مراقبة المؤسسة بطريقة موحدة أو مجمعة، ينبغي على التقريرأن يطرح الشروط التي تم بموجبها القيام بالرقابة الداخلية على مستوى المجمع:
تحدد سياسة الرقابة الداخلية للمجمع الشروط التي تتمّ بموجبها عمليات الرقابة الداخلية للمجمع. يعتمد وضع هذه السياسة من قبل البنك الأمّ بالخصوص على وضع إجراءات ونظام الرقابة الذين هما في طورالانجازوالتركيز

• تقديم موجزللتنظيم المعتمد وللوسائل والطرق المستعملة للقيام بالرقابة الداخلية للمؤسسات التابعة والفروع (طبيعة التقاريروتواترها والمراجعة التي تمت على عين المكان، إلخ.).
يتم إكمالها فقط إذا كانت المؤسسة تملك فروعا في الخارج.:
- بنك قطرالوطني تونس هي أحد فروع مجموعة بنك قطر الوطني QNB. يقع موافاة البنك الأم بتقاريرمنتظمة شهرية وثلاثية (الميزانية و مؤشرات الأداء الرئيسية و تقاريرممارسة أنشطة الأعمال، التصاريح الثلاثية إلى التدقيق الداخلي للمجمع...)

• تقديم شروط تطبيق الإجراءات المعتمدة للأنشطة الجديدة (الأنشطة الجديدة التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المنقضية وجرد المخاطرالمرتبطة بها والإجراءات المعتمدة بالنسبة لهذه الأنشطة الجديدة وأساليب أو تدابيرتركيزالرقابة الداخلية على هذه الأنش

2. نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية

• تقييم النظام الذي يمكّن من التثبت من امتثال العمليات والتنظيم والإجراءات الداخلية للأحكام التشريعية والترتيبية سارية المفعول ولتوجهات المؤسسة:
- إحداث وحدة الامتثال التنظيمي (Regulatory Compliance)
- إحداث وحدة (Governance adv, sanctions & projects)
- الإسراع في مراجعة وموثوقية قاعدة البيانات وتقسيم الحرفاء
- الإسراع في إعداد ووضع خارطة المخاطر
- برمجة المزيد من الحلقات التكوينية والتحسيسية المكثفة لفائدة الموظفين (داخل البنك أو خارجه) وترسيخ ثقافة الرقابة والرقابة الذاتية، whistle blowing...
- الإسراع في وضع نظام متكامل للتصرف في المخاطر

• تقييم امتثال البنك لإجراءات إصدارالقراروحدود المخاطر ومعاييرالإدارة (التصرف) التي تضبطها الهيئة الإدارية:
- إجراءات أخذ القرارت وحدود تحمّل المخاطرومعايير التصرف: مشروع تفويض السلطات، السياسة الداخلية لمخاطرالقرض وتعديل مواثيق لجان المساندة للإدارة التنفيذية
- بالنسبة للنصاب القانوني الذي تمّ ضبطه للجنة القرض (الإئتمان): في صورة تغيب أحد الأعضاء، النظرفي إمكانية تعيين شخص ينوبه لتفادي عدم احترام النصاب القانوني. حيث تمّ الإبقاء على هذا الحال بناء على قرار صادرعن مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للقرض منذ سنتي 2003 و2004

• تقييم جودة المعلومة المحاسبية والمالية (خاصة شروط تقييم وتسجيل وحفظ وتوفرهذه المعلومة):
تتم مراجعة البيانات المالية للبنك من قبل (2) مراجعي حسابات يبديان رأيهما بصراحة حول جودة المعلومة المحاسبية والمالية.

• تقييم جودة نظم المعلومات والاتصال:
- وضع هيكل يعنى بالاتصال
- وضع هيكل يعنى بالتصاريح إلى البنك المركزي التونسي والهيئات الرقابية (Financial & Regulatory Reporting) داخل الإدارة التنفيذية للرقابة المالية
- إحداث لجنة تعنى بالتصاريح الترتيبية (من بين مشمولاتها جرد التصاريح المطلوبة، المتابعة الشهرية للتطويرات والتحيينات المنجزة على مستوى قاعدة البيانات، مراقبة التصاريح وامتثالها للآجال القانونية، مراجعة التقارير المعدّة من قبل هيئات الرقابة ووضع الإجراءات والتدابير التصحيحية، بالإضافة إلى التثبت من ملاءمة منظومة تجميع البيانات وإرسالها إلى الهيئات الرقابية
- أشغال التثبت من موثوقية البيانات المدرجة على مستوى النظام المعلوماتي وتحيينها
- يتم تقديم تقاريرمنتظمة إلى المقر(البنك الأم) إضافة إلى تقاريرالنشاط الدورية والسنوية...

• تقديم الأنشطة المنجزة في إطارالتعاقد الخارجي (externalizated activities)؛ الظروف التي يتم فيها اللجوء إلى التعاقد الخارجي (مزود خارجي، تحريرعقد،...) وآليات متابعة ومراقبة هذه العمليات من خلال مهامّ تدقيق.
يقع حفظ جزء من أرشيف البنك من قبل شركة خارجية متعاقدة وذلك بمقتضى عقد يضمن السلامة والسرية التامة للوثائق والمستندات المحتفظ بها كما تقوم الشركة بتأمين المحلّ الذي يحفظ فيه الأرشيف.

3. التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات

• تقديم التنظيم المعتمد بالبنك والذي يمكن من التثبت من وجود سجلات لمراجعة الحسابات (Audit Trail).
- بعث هيكل مكلف بمخاطرالنظام المعلوماتي
- الفصل بين مهامّ إدارة نظم المعلومات والسلامة المعلوماتية
- تعديل الدليل المحاسبي وجدول ربط حسابات البنك (Mapping Table) في طورالإعداد
- يرتكزالنظام المعلوماتي الجديد على محاسبة الحريف (Customer accounting)، ما من شأنه تيسيرالمحاسبة التحليلية للحريف الواحد (Analytical accounting by customer)

1.1 تقديم نظام الرقابة الدورية الذي يتم اعتماده للتأكد من شمولية وصحة وملاءمة المعلومات ومن مدى ملاءمة أساليب التقييم.

تنجزالرقابة الدورية على مستوى:
- إدارة العمليات / رقابة العمليات
- إدارة الرقابة المالية (المحاسبة، مراقبة التصرف، التصاريح المالية والترتيبية)
- إدارة المخاطر(مخاطرالقرض، مخاطر نظم المعلومات، المخاطرالتشغيلية ومؤخرا التصرف في الأصول والخصوم، مخاطرالسيولة وسوق الصرف)
- إدارة الجودة والتفقـد
- إدارة مراقبة الامتثال
- إدارة التدقيق الداخلي

1.2 تقديم النظام الذي يتم اعتماده والذي يمكن من التأكد أن النظام المعلوماتي يتماشى مع نشاط البنك وطبيعة المخاطر.

اعتبارا لتوسع شبكة فروع البنك وبالتالي ارتفاع مستوى النشاط والمخاطرالتشغيلية، قام البنك بتركيزالنظام المعلوماتي المعتمد لدى البنك الأمّ (والذي دخل حيّزالاستغلال ابتداء من شهرجويلية 2014).
بالإضافة إلى بعث هيكل يعنى بالمخاطرالمعلوماتية على مستوى الإدارة التنفيذية للمخاطروآخرمكلف بالسلامة، على مستوى إدارة الوسائل العامة.

3.4 تقديم النظام المعتمد للتأكد من جودة المقاربة بين معطيات التصرف والمعطيات المحاسبة الخاصة بنشاط السوق ولتحليل الفوارق المحتملة.

تبعا لتركيزالنظام المعلوماتي الجديد، لم يعد هنالك وجود لمفهوم البيئة المزدوجة.

3.5 تقديم مخطط استمرارية النشاط (BCP)

- المفاهيم المعتمدة وأهداف مخطط أو مخططات استمرارية النشاط والسيناريوهات المحتملة (بما في ذلك سيناريو أزمة السيولة) والهيكلة العامة (مخطط واحد أو مخططات تختلف حسب الوظيفة والاتساق العام في حال وجود مخططات متعددة)،

- المسؤوليات (الأسماء والخطط الوظيفية للمسؤولين عن إدارة خطة (أو خطط) استمرارية النشاط وبدايتها وإدارة الأزمة...)،...

مخطط استمرارية النشاط (استمرارية الأشغال ومخطط الطوارئ) بصدد التنصيب حاليا بالتنسيق مع البنك الأم والذي يشمل سيناريوهات مختلفة لمعالجة الأزمات.
هذا بالإضافة إلى بعث لجنة إدارة الأزمات يترأسها المديرالعامّ (بمقتضى المنشورالداخلي 01/2012 والمنشورعدد 08/2014 المحيّن لتركيبة اللجان المساندة للإدارة المؤرخ في 31/12/2014) من بين مهامها تنفيذ وإدارة مخطط إدارة الأزمة، توفيرالتوجيهات الاستراتيجية وإدارة الاتصال الخارجي والداخلي.

3.6 تقديم إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات في إطار مخطط استمرارية النشاط
قام البنك بتبني إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات الخاصة بالبنك الأم بعد تعديلها بناء على القوانين التونسية.

3.7 تقديم الرقابة المستمرة والدورية لمستوى سلامة أنظمة المعلومات ونتائجها.

3.8 هوية المسؤول عن سلامة المعلومات.
الآنسة مريم فنينة

4 نظم التوثيق والمعلومات

4.1 آليات مراجعة الهيئة التشريعية لأشغال ونتائج الرقابة الداخلية.
يقوم مجلس الإدارة حاليا بمراجعة أشغال ونتائج الرقابة الداخلية من خلال اللجان الترتيبية المساندة له وهي اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي (التي تقوم بمراجعة التقاريرالدورية للتدقيق وضبط البرنامج السنوي للتدقيق والاطلاع على توصيات مراقبي الحسابات...) ولجنة المخاطروااللجنة التنفيذية للقرض.

4.2 التاريخ الذي قامت فيه الهيئة التشريعية (مجلس الإدارة) بمراجعة عمل ونتائج الرقابة الداخلية خلال السنة المنقضية (إلحاق محاضراجتماعات الهيئة التشريعية الخاصة بهذه المراجعة).
- 05/01/2015
- 19/04/2015
- 10/05/2015
- 15/06/2015

4.3 تقديم النظام المعتمد الذي يمكن من التأكد من تحيين دليل الإجراءات وتماشيه مع الأنشطة المختلفة.
اعتمد البنك النظام المعلوماتي والهيكلة العامة وجذاذات المهامّ ومدونة إجراءات البنك الأمّ التي تستجيب إلى المعايير الدولية وذلك بعد تعديلها وفقا لمتطلبات القانون التونسي. كما يقع إصدارهذه الإجراءات على مستوى الأنترانت (المنظومة الداخلية لتبادل المعلومات)

4.4 تقديم الوثائق التي تحدد الوسائل اللازمة لضمان حسن سير عمل الرقابة الداخلية.

- مواثيق اللجان الترتيبية المساندة لمجلس الإدارة المصادق عليها من قبل المجلس في 10/04/2014
- ميثاق لجنة التدقيق ومراقبة الامتثال المصادق عليها من قبل اللجنة (خلال دورتها الخامسة لسنة 2015) المنعقدة بتاريخ 12 جانفي 2016 في انتظاررد البنك المركزي التونسي كي يقع عرضها على مجلس الإدارة للمصادقة
- تعديل ميثاق وظيفة التدقيق الداخلي المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق خلال دورتها الأولى لسنة 2015 المنعقدة بتاريخ 10 ماي 2015
- ميثاق وظيفة مراقبة الامتثال المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 جوان 2015
- إعادة تعديل مواثيق اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذية (المحدثة في 2012 والتي سبق وتمّ تحيينها في موفى سنة 2014)
- قرارمجلس الإدارة عدد 1 لسنة 2012 (التزام المجلس)
- ميثاق الحوكمة المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة في 6 أكتوبر2011 .